

نشرة مراقبة النزاع في السودان

ستة أشياء مهمة في هذه اللحظة

31 مايو 2023

تشكّل نشرة "مراقبة النزاع في السودان" استجابة سريعة للحرب الآخذة في الاتساع في السودان تُعدّ من منظور بناء السلام وحقوق الإنسان والعدالة. وسنحاول، مرة كل أسبوعين، التقاط أهم ستة قصص في السودان. يُرجى مشاركة النشرة على نطاق واسع.

تصدر عن [شبكة عاين](#) ومركز حقوق الإنسان والمركز السوداني للشفافية والسياسات

أبرز القصص الخيرية لهذا الأسبوع:

- نظرة على الوضع العسكري. وقف إطلاق النار الإنساني الأخير لم يصمد ولم ينتصر أيّ من الطرفين.
- دور الإسلاميين. المزيد من المعلومات حول دور الإسلاميين في القتال الحالي تبرز إلى السطح.
- النهب وانعدام القانون والانتهاكات. النهب الممنهج يدمر الشركات والأعمال السودانية.
- اغتيال المهّدن المحلية في دارفور. المهّدن المحلية التي كانت قائمة آخذة في الانهيار، مما يؤدي إلى زيادة العنف.
- تدهور الوضع الإنساني. العواقب الإنسانية الخطيرة بالفعل تزداد سوءاً.
- المبادرات الدبلوماسية لحل النزاع. انخراط طيف متزايد من الجهات الدولية الفاعلة للعب دور في حل النزاع في السودان.

1. نظرة عامة على الوضع العسكري

انتهى يوم الاثنين اتفاق وقف إطلاق نار استمر سبعة أيام كان قد تم التفاوض عليه في جدة. واتفق الطرفان على تمديد الهدنة خمسة أيام رغم استمرار القتال. وقد كان هناك قتال عنيف في الفترة التي سبقت وقف إطلاق النار، واستمر خلال تلك الفترة، رغم أن حدته قد انخفضت على ما يبدو، خاصة خلال يوم الجمعة. وقد اتهم كل من الجانبين الطرف الآخر بارتكاب خروق وقف إطلاق النار.

وبعد مضي ستة أسابيع، يبدو أن الطرفين قد أعدّا العُدّة لصراع طويل يتضح باضطراد ألا منتصر أو خاسر فيه.



القتال في الخرطوم (عاين)

تحاول القوات المسلحة السودانية طرد مقاتلي قوات الدعم السريع من الخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري وضواحيها بالقنابل والقصف، مما يؤدي إلى تدمير المباني المدنية، بما في ذلك المستشفيات والعديد من المصانع في المنطقة الصناعية بالخرطوم شمال، وهي أكبر المناطق الصناعية في البلد.

في الأسابيع الأخيرة، جلبت القوات المسلحة السودانية تعزيزات كبيرة إلى العاصمة من الولايات الأقل تأثراً بالنزاع وزادت من استخدام الميليشيات المرتبطة بها وشرطة الاحتياط المركزي والقوات المساعدة الأخرى في المعارك في محاولة لطرد قوات الدعم السريع من العاصمة. وقد يشي اعتماد القوات المسلحة السودانية المتزايد على الميليشيات بهدف مواجهة قوات الدعم السريع بضعف موقفها، وقد يسهم في ما يقال من تدني الروح المعنوية للجيش. وقد ورد منذ أوائل مايو أن تجنيد الميليشيات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية كان آخذاً في الازدياد، حيث قامت اللجان الشعبية التي نشطت في عهد البشير بتسليح المدنيين في نيالا، بالإضافة إلى حشود مسلحة أخرى شوهدت في شمال وشرق وجنوب البلد. ويواجه جنرالات مجلس السيادة وغيرهم من كبار قادة القوات المسلحة السودانية استياءً متزايداً من الضباط أصحاب الرتب المتوسطة وضباط الصف والجنود بسبب الخسائر المرتفعة التي لا يقابلها سوى تقدم ضئيل. وقد أسفرت هجمات 4 و10 مايو عن قتال عنيف لكن بدون إحداث تغيير كبير في مواقع القوات المسلحة السودانية. وبعد هجوم عسكري فاشل للقوات المسلحة السودانية في بحري، شمال الخرطوم في 10 مايو، أصدر العقيد المتقاعد خير الله محمد إبراهيم السنهوري بياناً دعا فيه إلى إزاحة البرهان.

غرس مقاتلو قوات الدعم السريع أنفسهم في المساكن الخاصة والمباني السكنية في مواجهة هجمات القوات المسلحة السودانية، وحولوا بعض المنازل إلى محطات لإعادة الإمداد، ومواقع عسكرية، واستراحات لجنودهم. كما قاموا باحتلال الكنائس بالقوة. ويواصل مقاتلو قوات الدعم السريع إجبار المدنيين على الخروج من منازلهم، وممارسة النهب على نطاق واسع، وسرقة المركبات، وارتكاب مجموعة من الانتهاكات الأخرى. وبحسب ما ورد ازدادت حوادث العنف الجنسي، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. وهناك أيضاً تقارير متزايدة عن قيام قوات الدعم السريع باحتجاز المدنيين وتعريضهم للتعذيب. واتهمت قوات الدعم السريع القوات المسلحة السودانية باحتلال مماثل للمباني المدنية، وتحديد المستشفيات، وتحويل شحنة من الإمدادات الطبية لاستخدامها الخاص. لا تزال قوات الدعم السريع تسيطر على مصفاة الخرطوم الواقعة في الجيلي، على بعد 60 كيلومتراً شمال الخرطوم، التي تنتج 60٪ احتياجات البلد من البنزين و45٪ من الديزل. ومن المرجح أن يؤدي أي هجوم للقوات المسلحة السودانية بهدف طرد قوات الدعم السريع إلى تدمير هذا المجموع. وستؤدي تكاليف استيراد البدائل لإمدادات الطاقة المفقودة وإصلاح المرفق إلى إعاقة أي جدول زمني للتعافي الاقتصادي بعد النزاع بالشهور. وحالياً تسيطر القوات المسلحة السودانية على مصفاة بورتسودان. وقد امتنع الطرفان عن مهاجمة البنية التحتية النفطية لأن تأثير وقف رسوم العبور الناتجة عن تدفق نفط جنوب السودان إلى الأسواق الدولية عبر خط الأنابيب يمكن أن يمثل عقبة خطيرة أمام الطرف الذي يخرج منتصراً في نهاية المطاف من هذا النزاع.

هناك أيضاً قدر متزايد من مقاطع الفيديو تُظهر جنود قوات الدعم السريع يستجوبون ويسئون معاملة ضباط وجنود القوات المسلحة السودانية المحتجزين. ويثير قلقنا بشكل كبير أن موجة اختطاف قوات الدعم السريع لخصومها السياسيين قد تؤدي إلى حملة انتقامية تستهدف القادة المدنيين والسياسيين المؤيدين للديمقراطية. وقد دعا العديد من قادة الحركة الإسلامية السودانية/حزب المؤتمر الوطني ومن ينشطون في الدعاية لهم، أثناء التصعيد الذي أدى إلى النزاع المسلح الحالي، إلى استهداف المعارضين السياسيين البارزين بالقتل، لا سيما السياسيين المدنيين الذين يهتمونهم بدعم قوات الدعم السريع.

1. دور الإسلاميين

قدّم تقرير لشبكة [عاين](#)، صدر قبل بدء النزاع، وصفاً للانقسامات داخل الحركة الإسلامية السودانية وحزب المؤتمر الوطني الحاكم السابق ومحاولاتهم التأثير على القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية. وتشى تصريحات علنية متعددة صدرت عن قادة الحركة الإسلامية السودانية/حزب المؤتمر الوطني قبل نزاع 15 أبريل، بما في ذلك علي كرتي، القيادي في المؤتمر الوطني والأمين العام للحركة الإسلامية، والرئيس السابق لحزب المؤتمر الوطني إبراهيم غندور، من بين آخرين، بأن الحركة الإسلامية السودانية/حزب المؤتمر الوطني كانا يستعدان للحرب ويستخدمان القوات المسلحة السودانية كوسيلة للعودة إلى السلطة وإنهاء أي اتفاقات تسهّلها الوساطة بين الأطراف المدنية. اختطفت قوات الدعم السريع في مايو عدة قادة من الحركة الإسلامية/حزب المؤتمر الوطني وغيرهم من الفصائل الإسلامية المعارضة لقوات الدعم السريع. وفي 20 مايو، أصدرت قوات الدعم السريع مقطع فيديو يظهر فيه أنس عمر، أحد المختطفين، وهو جنرال سابق في جهاز الأمن والمخابرات الوطني ومن مجاهدي حزب المؤتمر الوطني، يعترف بأن الحركة/حزب المؤتمر الوطني خطّط للإطاحة بحكومة رئيس الوزراء حمدوك وعرقلة الاتفاق السياسي الاطاري في ديسمبر 2022، بالتنسيق مع القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية، وإشعال شرارة المواجهة مع قوات الدعم السريع. وأدلى مختطف آخر، هو رجل الدين المتطرف الدكتور محمد علي الجزولي، بتصريح مماثل أمام الكاميرا. ورغم أن هذين المنشورين يسهمان في تعزيز رواية التورط في الحرب، إلا أن تصريح الرجلين انتزعا تحت الإكراه، ومن ثم لا يمكن النظر إليهما بوصفهما دليلاً بشأن كيفية بداية الحرب.

أعرب البعض في صفوف القوات المسلحة السودانية علناً عن استيائهم من الخسائر المرتفعة بين الجنود والرهائن، من كبار الضباط وعائلاتهم، الذين يُزعم أن قوات الدعم السريع قد احتجزتهم منذ بداية النزاع. وفي 26 مايو، أصدرت وزارة الدفاع السودانية [بياناً](#) حث فيه ضباط وجنود الجيش المتقاعدين على حمل السلاح والقتال إلى جانب القوات المسلحة السودانية. ويبدو أن حشد متقاعدي القوات المسلحة السودانية استحثته أسابيع من [مناداة](#) المحرضين الإسلاميين على وسائل التواصل الاجتماعي بتسليح المدنيين والقبائل لتعزيز الجهود الحربية للقوات المسلحة السودانية. ولن يؤدي توزيع الأسلحة على المدنيين إلا إلى تسريع انزلاق السودان نحو التدمير الذاتي.

2. النهب وانعدام القانون والانتهاكات

تدقّ العشرات من اللصوص على المصانع والأسواق، التي تضررت في البداية من القتال والذخائر التي ضلت هدفها مما ألقاه المتحاربون على بعضهم البعض، وعادوا بما تبقى من أشياء ذات قيمة. وفي كثير من الحالات، أحرق اللصوص المصانع والممتلكات المنهوبة عن بكرة أبيها، وحولوا عقوداً من الاستثمار في السلع والمخزونات ومزارع الألبان الحديثة والآلات والتقنيات المتقدمة إلى رماد. وفي بعض الحالات، استخدمت الجماعات الإجرامية عربات الكارو والشاحنات الكبيرة لنقل البضائع بعيداً عن الشركات والمساكن الخاصة التي فر أصحابها بسبب القتال.



سوق منهب

وبحسب منشورات كتبها شهود عيان على مواقع التواصل الاجتماعي، فإن من بين اللصوص أعضاء في عصابات الجريمة المنظمة التي تطلق على نفسها اسم "تسعة طويلة" شجعها غياب عناصر الشرطة والأمن. وقد يكون من بين اللصوص أيضاً العديد من الآلاف من السجناء الذين [فروا](#) من السجن منذ بدء القتال. وربما يكون المواطنون العاديون قد انضموا أيضاً إلى جنود النهب، أساساً من أجل

تخزين المواد الغذائية.

بلغ التدمير المتعمد مستوى غير معقول. فقد أُحرق سوق أم درمان الذي يمثل معلماً تاريخياً يعود إلى قرن من الزمان بعد نهب منهجي، وكذلك أُحرقت الأسواق المركزية في الخرطوم والخرطوم بحري، وسوق سعد قشرة الشعبي الشهير في الخرطوم بحري. ويقول الخبير الاقتصادي الدكتور محمد النابر، إن تدمير هذه الأسواق، إلى جانب مراكز التسوق مثل عفراء مول وسي تي بلازا، تسبب في خسائر بمليارات الدولارات. وقد أخبرنا أحد المطلعين على صناعة المستحضرات الصيدلانية في 22 مايو أن أربعة من كبار موزعي الأدوية خسروا ما قيمته 10 ملايين دولار من المنتجات في إحدى الحرائق. وقال إن عملاء هؤلاء الموزعين في الجنية ونيالا والفاشر خسروا منتجات مدفوعة القيمة تقدر بنحو 3 ملايين دولار. كما أُحرقت 32 صيدلية بالكامل في الخرطوم.

تخلت قوة الشرطة الوطنية عن واجبها في الحفاظ على القانون والنظام منذ اندلاع العنف. وفي 15 مايو، خفّض البرهان منصب وزير الداخلية ومدير قوة الشرطة الوطنية الذي كان في الخارج عندما اندلع النزاع وفشل في العودة إلى السودان وعين بديلاً له. وورد أن القائم بأعمال مدير الشرطة الوطنية، الفريق نصر الدين عبد الرحيم عارض بشدة نشر قوات شرطة الاحتياطي المركزي شبه العسكرية، وهو موقف أثار الانتقادات وعبارات الكراهية من قبل الإسلاميين على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أثارت وفاته المفاجئة في أوائل مايو والانتشار المتزامن لشرطة الاحتياطي المركزي العديد من الأسئلة.

4. انهيار الهدنة المحلية في دارفور

تلاشى بصيص الأمل في أن تصمد الهدنة التي تم التفاوض عليها محلياً في ولايات شرق وشمال وجنوب دارفور فجأة عندما اندلع القتال في نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور، في 18 مايو بين الحاميات المحلية لقوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. وقد قُتل أكثر من عشرين مدنياً بالقنابل والرصاص الطائش، وأصيب عدد أكبر من ذلك وهم يهتمون بمنزلهم. وورد أن ما أشعل القتال هو عدم دفع رواتب قوات الدعم السريع بينما تلقت القوات المسلحة السودانية رواتبها نصف الشهرية. وقد جاء ذلك في أعقاب مرسوم أصدره البرهان في منتصف مايو، وجّه فيه البنوك بتجميد حسابات قوات الدعم السريع. ويبدو أن عدم دفع المرتبات قد شجّع مقاتلي الدعم السريع على مهاجمة القوات المسلحة السودانية ومداهمة البنوك رغم الاتفاق محلياً على وقف إطلاق النار.

تصاعد العنف كذلك في زالنجي بوسط دارفور، والجنية في غرب دارفور. وقد اشتكت لجان مقاومة زالنجي في 22 مايو من أن ميليشيات الجنجويد المدعومة من قوات الدعم السريع تنهب المدينة. وورد أيضاً أن الاتصالات قطعت بين 17 مايو و 24 مايو. وفي غرب دارفور، أعلن زعيم المسيرية دعمه لقوات الدعم السريع، مما زاد المخاوف من التعبئة الممالة للطرفين وزيادة العنف في المنطقة.

وردت تقارير من شمال دارفور عن أعمال عنف في الفاشر حيث شُعب دوي إطلاق النار في مختلف الأحياء في الفترة بين 25 و 28 مايو. وتتطلب الهدنة المحلية التي تفاوضت بشأنها لجنة المساعي الحميدة المكونة من شخصيات محلية وقادة المجتمع المدني من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أن تُحتمي بثكناتها. ومع ذلك، فإن الاشتباكات المحدودة بين عناصر القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع خرجت عن السيطرة عندما انضمت الحاميات بأكملها إلى المعركة وبدأت في إطلاق النار على بعضها البعض. وقد تمكّن الوسطاء المحليون من السيطرة على الوضع من خلال الجمع بين قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في لقاء

للموافقة على نشر قوة مشتركة، تتألف من الموقعين على اتفاق جوبا للسلام، لتكون بمثابة قوة حاجزة بين الطرفين المتحاربين. وفي حين ساعد ذلك على استعادة بعض الهدوء، فإن هذا الحل محفوف بمخاطر القتال الداخلي بين الجهات المسلحة. وما يزيد من هذه المخاطر، أن حاكم إقليم دارفور، ميني مناوي، [دعا](#) المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم في أواخر مايو. ورغم استياء الرأي العام من دعوته لحمل السلاح، كرر مناوي دعوته أمام [حشد](#) عام في 29 مايو، من خلال دعوته المدنيين إلى شراء بنادق كلاشينكوف لحماية منازلهم وأعمالهم التجارية، مما أثار المخاوف بشأن جر السكان المدنيين إلى الحرب وزيادة الأعداد التي لا يحصى من المدنيين المسلحين في المنطقة.

وبينما لا تزال الهدنة في [الضعين](#) صامدة، هدنة هشة مثل الهدنة التي تم التوصل إليها في أماكن أخرى في دارفور، أمام الأوامر الصادرة من كلا الجانبين في الخرطوم إلى وحداتهما المحلية في المنطقة. ويتمثل الخطر الجسيم الآخر الذي يهدد الهدنة في ولايات شرق دارفور وغيرها من ولايات الإقليم في عصابات اللصوص الكبيرة، التي غالباً ما تمتطي المركبات رباعية الدفع والدراجات النارية. ويتنشط هؤلاء اللاعبون في ظل الفوضى والدمار الذي أطلقتته المعارك المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مما يفتح المجال أمام اللصوص لدخول الأسواق المحلية وتجريدها من كل ما له قيمة قبل إشعال النيران فيها. وسمعنا أن رجال أعمال محليين في الضعين دفعوا أموالاً إلى اللصوص لتنيهم عن إثارة معارك أكبر من أجل النزول إلى المدينة لتجريدها من ثروتها.

5. تدهور الوضع الإنساني

وفقاً [لتقييم](#) حديث أجراه عاملون سودانيون في المجال الإنساني، قُتل 850 شخصاً حتى الآن وأصيب حوالي 4000 آخرين. ولا تشمل هذه الأرقام العديد من الوفيات والإصابات التي لم تصل إلى المستشفيات بسبب نقص وسائل النقل أو سوء الوضع الأمني. وبحلول منتصف مايو، [قدرت](#) الأمم المتحدة أن أكثر من مليون شخص قد نزحوا بسبب النزاع منذ 15 أبريل، وتوجه معظمهم إلى أماكن أكثر أماناً داخل البلد، لكن توجه حوالي 200,000 منهم إلى البلدان المجاورة. وقد فرّ العدد الأكبر إلى مصر، رغم الاكتظاظ وبطء الحركة عند المعابر الحدودية.

تعرض نظام الرعاية الصحية للهجوم. على سبيل المثال، [قصفت](#) القوات الجوية السودانية مستشفى شرق النيل وهو مستشفى كبير في



نازحون من الخرطوم (عين)

منتصف مايو. وكانت ذريعة القصف وجود حشد من مركبات ومقاتلي قوات الدعم السريع وتلقيهم العلاج. أُجلي الطاقم الطبي إلى مستشفى البان جديد في نفس المنطقة لمواصلة تقديم الخدمات للعدد الكبير من سكان منطقة الحاج يوسف وضواحي شرق النيل. لكن وفي [بيان مشترك](#) بتاريخ 22 مايو، أعلنت اللجنة التمهيديّة لنقابة الأطباء المنتخبة إغلاق المستشفى بسبب التوغلات المتكررة من قبل مقاتلي الدعم السريع ومضايقة المرضى والعاملين الصحيين.

[وتقدر](#) اللجنة التمهيديّة لنقابة الأطباء السودانيين أن 67% من المستشفيات المتاخمة لمناطق الاشتباكات أصبحت خارج الخدمة. وترتب على انهيار نظام الرعاية الصحية عواقب وخيمة، خاصة على النساء الحوامل والأطفال الصغار. إذ يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن 219,000 امرأة حامل في الخرطوم معرضة للخطر بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية. وعلى سبيل المثال، فقد

ورد أن 30 طفلاً حديث الولادة قد توفوا في مستشفى الضعين بشرق دارفور بسبب نقص الأكسجين والكهرباء اللازمة لعلاجهم. كان الطاقم الطبي والمتطوعون هدفاً لهجمات منسقة وتهديدات فردية على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل نشطاء نصبوا أنفسهم منظمي حملات لصالح القوات المسلحة السودانية، حيث اتهموا الطاقم الطبي والمتطوعين بالخيانة بسبب قيامهم بعلاج الجرحى من جنود قوات الدعم السريع. وقد أصدرت نقابة الأطباء السودانيين وتجمع المهنيين السودانيين بياناً استنكراً فيه اعتقال المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية للدكتور علاء الدين نقد من منزله بعد ظهر يوم 27 مايو 2023. والدكتور نقد عضو في اللجنة المركزية لقوى الحرية والتغيير والمتحدث باسم تجمع المهنيين السودانيين وهناك قلق من أن اعتقاله قد يكون جزءاً من اتجاه أوسع لاستهداف النشطاء المؤيدين للديمقراطية الذين يقدمون أيضاً المشورة المهنية والدعم لضحايا الحرب من المدنيين.

يعاني ملايين الأشخاص من نقص المياه والكهرباء. وقد ظل سكان بعض نواحي الخرطوم بحري بدون خدمة مياه لأكثر من 40 يوماً وأجبروا على جلب المياه من نهر النيل ومن مصادر أخرى. وكانت خدمات المياه والكهرباء غير مستقرة في جميع أنحاء المدينة بسبب الأضرار المادية، رغم جهود المتطوعين لإصلاحها. كما زاد انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير منذ بدء النزاع. وهناك قلق شديد من ألا يتمكن المزارعون من القيام بالزراعة في منتصف يونيو، إذا استمر القتال لفترة أطول، مما سيؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

نشرت منظمة نداء التنمية السودانية تقييماً سريعاً للاحتياجات قُصد منه أن يكون بمثابة أساس للتدخل الإنساني في المستقبل، في محاولة لحشد استجابة إنسانية أكبر. وهذا تطور مهم لأنه يظهر أن المنظمات المحلية قادرة على القيام بمثل هذه التقييمات والاستجابات الأخرى. وفي الوقت الحالي، هم المستجيبون الرئيسيون لحالات الطوارئ الإنسانية والطبية التي تمسك بخناق البلد.

6. المبادرات الدبلوماسية لحل النزاع

● مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جلسة إحاطة مفتوحة في 22 مايو، تحدث خلالها فولكر بيرتيس، رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان، عن تطورات النزاع المسلح وتأثيره على المدنيين. كما تحدث فيها أيضاً بانكول أدويبي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، و ووركنه جيبهيو، السكرتير التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد).

أظهر مجلس الأمن في معالجة الأزمة في السودان عجزاً ملحوظاً عن القيادة، وهي من أخطر الأزمات في العالم اليوم، نظراً لتكلفتها من الناحية الإنسانية ومن ناحية حقوق الإنسان وما تمثله من مخاطر على السلام والأمن العالميين في منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر. وقد أعاققت الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس وهي الغابون، وغانا، وموزمبيق، اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء بشأن الأزمة حتى الآن، تحت ذريعة "تفريع السلطات" (أي أن يرجع المجلس إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إدارة الأزمات في تلك المناطق). والتزم المجلس الصمت منذ بيانه الصحفي الصادر في 15 أبريل، وهو اليوم الذي اندلع فيه القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، حين دعا الأطراف إلى حل خلافاتهم من خلال المفاوضات.

كتب البرهان إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 26 مايو 2023 يطلب استبدال بيرتيز فولكر، متهماً إياه بكتابة "تقارير مضللة". وبالنسبة للجمهور السوداني، جاءت الحجج وعبارات الرسالة التي تبرر الخطوة مباشرة من مفردات الحركة الإسلامية/المؤتمر الوطني عندما ألقى الموالمون للبتشير باللوم على ممثل الأمين العام لتسهيله إبرام الاتفاق الإطاري في ديسمبر 2022، الذي عارضته الحركة الإسلامية/المؤتمر الوطني معارضة بشدة.

● الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)

عقد الاتحاد الأفريقي اجتماعاً وزارياً في 20 أبريل أقر الآلية الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد) بصفتها الوسيط الرئيسي لأزمة السودان، وطلب منها العمل بالتنسيق مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والترويكا والجهات الفاعلة الثنائية الأخرى. لكن كان انطلاق وساطة الإيقاد بطيئاً، وتعثرت بسبب نقص الموارد والمنافسة بين كينيا وجنوب السودان على القيادة، من بين أمور أخرى.

قبل طرفا الحرب عرضاً من الإيقاد/جنوب السودان للتوسط في وقف إطلاق النار لمدة سبعة أيام في 2 مايو، لكنها فشلت في إرسال ممثلين إلى جوبا للانخراط بشأن هذه المسألة. ومنذ ذلك الحين، لم يحظ الرئيس الكيني وليام روتو لا بود الاتحاد الأفريقي أو الجنرالين السودانيين المتناحرين. فقد دعا الاتحاد الأفريقي إلى وضع نهج جديدة لحل النزاعات وتحرير نفسه عن الاعتماد على تمويل المانحين إذا أراد حقاً صياغة حلول أفريقية للمشكلات الأفريقية. ودعا روتو البرهان وحميدتي إلى "وقف الهراء" المتمثل في تدمير بلدهما وشعبهما. اجتمع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي يوم الأحد 27 مايو على مستوى رؤساء الدول وأصدر بلاغاً يدين الاقتتال ويدعو إلى وقف إطلاق النار ويعتمد خارطة طريق الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة. وتتضمن خارطة الطريق ستة عناصر، (1) إنشاء آلية تنسيق دولية، (2) وقف الأعمال العدائية، (3) تنظيم استجابة إنسانية فعالة، (4) حماية المدنيين، (5) ودور استراتيجي لدول المنطقة، (6) استئناف "انتقال سياسي موثوق وشامل ... نحو حكومة ديمقراطية بقيادة مدنية." وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس السلم والأمن بشأن تنفيذ خارطة الطريق. ومع ذلك، فشل المجلس في تسمية مبعوث خاص إلى السودان، تاركاً الأزمة في أيدي الدبلوماسيين الأقل مستوى في الآلية الثلاثية.

● عملية جدة

كان طرفا القتال أكثر استجابة لجهود وساطة سعودية أمريكية وأرسلا وفوداً إلى جدة لإجراء المحادثات. وقد نتج عن ذلك أولاً "إعلان جدة: الالتزام بحماية المدنيين في السودان" في 11 مايو. يعيد الإعلان التأكيد على المبادئ الرئيسية لاتفاقيات جنيف، وعلى وجه الخصوص، بروتوكولها الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاع المسلح غير الدولي، لكن الطرفين فشلا في الالتزام بوقف إطلاق النار على الأرض للسماح بالتدخلات الإنسانية والتدخلات الخاصة بحماية المدنيين على النحو المتفق عليه.

وقع ممثلا القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على اتفاق قصير الأمد لوقف إطلاق النار والترتيبات الإنسانية، ليصبح ساري المفعول بعد 48 ساعة من التوقيع. كان الهدف من التأخير إتاحة الوقت لإنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار من ثلاثة أعضاء

من كل الطرفين والوسيطين، المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. وقد استخدم الطرفان "فترة الهدوء" هذه ليس لإبلاغ قواتهما بالهدنة، وإنما من أجل تحقيق مكاسب في ساحة المعركة، فاشتبكوا في قتال عنيف قبل دخول الهدنة حيز التنفيذ في 22 مايو.

● مراجعة سياسة الولايات المتحدة

أدى اندلاع العنف في السودان إلى شيء من مراجعة الذات في الولايات المتحدة بشأن سياستها تجاه السودان على مدى السنوات الأربع الماضية. ووجه أعضاء لجنتي مجلسي النواب والشيوخ المشرفتين على الشؤون الخارجية سلسلة من الأسئلة الصعبة إلى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، بما في ذلك مدى التحذير المسبق بشأن العنف الذي كان متاحاً لوزارة الخارجية وكيف كانت الاستجابة الأمريكية.

للاطلاع على المزيد من المنظمات الشريكة:

المركز السوداني للشفافية والسياسات

سجل [هنا](#) لتلقي نشرة المركز

- [الحاجة إلى تحرك عاجل من أجل منع انزلاق السودان إلى حرب أهلية](#)، أبريل 2023
- [عملية سياسية يخنقها الحصار](#)، أبريل 2023
- [نشرة المرصد السوداني للشفافية والسياسات](#)، العدد الثالث، 23 مارس 2023

شبكة عاين

تابع عاين على [اليو تيوب](#) و [الفيس بوك](#) و [تويتر](#)

- [نهب متاجر وأسواق الخرطوم](#)، 28 مايو 2023
- [المخاوف الإنسانية تزايد مع استمرار المحادثات في جدة](#)، 18 مايو 2023
- [عمال اليومية بين مطرقة الحرب وسندان الواقع المعيشي](#)، 18 مايو 2023
- [غارات جوية في الخرطوم وعنف واسع في الجنيبة مع توقيع اتفاق جدة](#)، 15 مايو 2023



**SUDAN
HUMAN
RIGHTS
HUB**



**SUDAN TRANSPARENCY
AND POLICY TRACKER**



Ayin Network



الترجمة العربية

Email: alifarabictranslations@gmail.com